وهذه الثلاثة لا الى مفعول واحد ومثلها حجى بمعنى قصد نحو ظننت
زيدا بمعنى اتهمته ورايت زيدا بمعنى ابصرته وعلمت المسئلة بمعنى
عرفتها ونحو حجوت بيت الله بمعنى قصدته ولا يخفى ان راى بمعنى الصبر
ليست من افعال القلوب فلم يشملها قوله اولا افعال القلوب
وقد تستعمل وجد بمعنى حزن او حقد فلا تتعدى بنفسها يقال وجد
زيد ماذا احزن او حقد النوع الثاني من الافعال الناصبة
للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير وسميت بذلك لدلالتها
على تحويل الشي من حالة الى حالة اخرى نحو جعل ورد واتخذ وصير
ووهب واشار بنحو في اولها للاشارة الى عدم انحصارها فيما
ذكر واستفيد من ذكر جعل انها تكون تارة قلبية وتارة تصييرية
واشار الى امثلتها على الترتيب بقوله قال الله تعالى فجعلناه هباء
منثورا فالها مفعول اول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء
وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول
وخليلا مفعول ثان ونحو صيرت حزفا فالطين مفعول اول وحزفا
مفعول ثان وقالوا في الدعاء وهبني الله فداك اي صيرني وهو قليل
فيا المتكلم مفعول اول وفداك مفعول ثان واعلم ان لافعال
هذا الباب ثلاثة احكام الاول الاعمال وهو الاصل وهو واقع في
الجميع اي في جميع افعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبي
والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سياتي
وقد تعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك او يتضمن معنى العلم
وان كان قاصرا كما اشار اليه الرضي وانما لم يكتف بقوله وهو
الاصل لانه لا يلزم من اصالة الشي وجوده لجواز ان يمنع من ذلك
مانع وان كان الاصل الا انه عدم وجود المانع والحكم الثاني الالغاء
وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل القلبي المتصرف
عن العمل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما نحو زيد ظننت قائم

مثال

مثال التوسط ومنه قوله وفي الاراجيز خلت اللوم والخور
فتوسط الفعل بين اللوم والاراجيز فالغي لضعفه بتوسطه ونحو زيد
قائم ظننت مثال التاخر ومنه قوله هما سيدانا يزعمان
فاخر الفعل عن المبتدا والخبر والغي لضعفه بالتاخير وهو اي الالغاء
جائز اي هو امر اختياري راجع الى المتكلم فيجوز معه الاعمال لا واجب
لان سببه لا يقتضي ذلك والغاء العامل المتاخر عنهما اقوى من اعماله
لضعفه بالتاخير والمتوسط بالعكس فاعماله اقوى من الغائه
لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي وهذا ما جزم به في التوضيح وقيل
الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سوى لان ضعف العامل
مع التوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وبه جزم
في القطر واذا الغي العامل كان ذكره كذكر الظرف في المعنى فقولك
زيد ظننت قائم بمنزلة قولك زيد قائم في ظني كما افاده الرضي
وغيره ولا يجوز العامل المتقدم على مفعوليه على المشهور وان تقدم
عليه شي فلا يجوز مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما ان يقال في المثال
ظننت زيد قائم برفعهما للكوفيين والاخفش في اجازة ذلك استدلالا
بنحو قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب واجيب
بان ذلك من التعليق على اضمار لام الابتداء او من الاعمال على جعل
المفعول الاول ضمير الشان محذوفا الثالث التعليق للعامل القلبي المتصرف
وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجي ماله صدر الكلام بعده
اي العامل وماله صدر الكلام وهو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم
فجملة زيد قائم في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام الابتداء
لان لها الصدر فلا يتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعي ماله الصدر
ومن حيث المعنى روعي العامل فقيل انه عامل معنى وتقدير لان معنى
ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب
الجزئين من ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزاها على محل الجملة المعلقة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)